مستقبل النزاعات القبلية في السودان

أستاذ مساعد- قسم الدراسات الاستراتيجية -
كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهرى

د.اعتدال محمد أحمد الأمين

المستخلص:

تبرز أهمية دراسة مستقبل النزاعات القبلية في السودان من خطورة تحول تلك النزاعات الى عنف والى تصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح فبعد ان كانت تلك النزاعات محدودة ويتم احتواؤها بالاعراف التقليدية اصبحت متسعة النطاق وانتقلت الى المدن بعد ان كانت محصورة في الاطراف كما زادت معدلاتها وزاد عدد ضحاياها وخسائرها مما يؤثر على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى وعلى عملية صنع السلام. هذا الواقع يثير تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات والتحديات التى تواجهها وفرص حلها تأتى الدراسة للاجابة على تلك التساؤلات . تقوم الدراسة على عدة فرضيات من بينها ان هناك مجموعة من التحديات تؤثر سلبا على فرص حل تلك النزاعات. كما تفترض الدراسة ان الفشل فى حل النزاعات القبلية، يرجع بصورة اساسية لعدم مخاطبة جذور النزاع. وكذلك يتأثر مستقبل النزاعات القبلية فى السودان بقدرته النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . كما تهدف الدراسة الى تقصى اسباب النزاعات القبلية وكيفية تصاعدها وطرق حلها بالاضافة الى وصف وتحليل التحديات المختلفة الى تواجه تلك النزاعات وفرص حلها. كما هدفت الدراسة للتنبؤ بمستقبل تلك النزاعات وذلك من خلال استقراء الحاضر وربطه بالماضى من اجل صياغة سيناريوهات لمستقبل تلك النزاعات . استخدمت الدراسة التكامل المنهجى، حيث استخدمت المنهج التاريخى فى التوثيق الجزور التاريخية للنزاع وتطوره، كما استخدمت المنهج الوصفى التحليلى فى وصف وتحليل اسباب النزاعات وطرق حلها بالاضافة الى تحليل التحديات المختلفة التى تواجه تلك النزاعات وكذلك تحليل فرص حلها والتنبؤ بمستقبل تلك النزاعات.توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من اهمها ان هناك تحديات مختلفة تواجه فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من اهمها انتشار السلاح وتسييس القبلية و نموذج الدولة منقوصة السيادة.كذلك يرتبط مستقبل النزاعات القبلية فى السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .توصى الدراسة بضرورة اعمال القانون وفرض الدولة لهيبتها وقوتها فى مواجهة تلك النزاعات ومواجهة كل من يساعد على تفاقمها وازدياد حدتها. كما تؤصى الورقة بان تقوم الدولة بازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خلال خطط استراتيجية ترصد لها مبالغ مالية ضخمة وتحظى بدرجة كبيرة من الاولوية.

Abstract:

The importance of studying the future of tribal conflicts in Sudan is highlighted by the danger of these conflicts turning into violence, to the escalation of tension and the increase in conflict, especially the armed conflict. Its victims and losses, which affect social cohesion, political stability, and the peace-making process. This reality raises a question about the future of these conflicts, the challenges they face, and the opportunities for their resolution. The study comes to answer

these questions. Predicting the future of issues requires referring to the phenomena in their past in order to understand their suitability, as well as investigating the present in order to formulate future scenarios. The study of the future depends on studying the various challenges facing the issue as well as identifying the different opportunities that can be used. So, the history of tribal conflicts in Sudan is an ancient history, as it began with tribal conflicts in southern Sudan. As for its present, it is replete with many tragedies, as the victims of these conflicts increased and their negative effects increased. This reality raised a question about the future of these conflicts, how can it be? And what are the opportunities for a solution under a period of rule that places peace as one of its top priorities? The study used methodological integration, as it used the historical method in documenting the historical roots of the conflict and its development, and also used the descriptive and analytical method in describing and analyzing the causes of conflicts and methods of resolving them in addition to analyzing the various challenges facing these conflicts as well as analyzing the opportunities for their resolution and predicting the future of these conflicts. Among the results, the most important of which is that there are various challenges facing the opportunities for resolving tribal conflicts in Sudan, the most important of which is the proliferation of weapons, the politicization of tribes, and the model of the state lacking in sovereignty. Likewise, the future of tribal conflicts in Sudan is related to the extent of the regime's ability to address issues of social, economic and political marginalization. The study recommends the necessity for law enforcement and the state's imposition of its prestige and power in the face of these conflicts and confronting everyone who helps to exacerbate them and increase their intensity. The paper also recommends that the state remove the social, economic and political differences between the center and the parties through strategic plans that allocate huge sums of money and enjoy a large degree of priority.

المقدمة:

حظيت قضية النزاعات القبلية في السودان بالكثير من الاهتمام فقد اخذت حظا كبيرا من الدراسات وقد كانت حاضرة في الكثير من ورش العمل والمؤتمرات ويزيد الاهتمام بها كلما انفجر صراعا قريبا في اى منطقة من مناطق تلك النزاعات سواء كان في دارفور او جنوب كردفان والنيل الازرق او في جبال النوبة وحتى في شرق السودان. لكل من تلك النزاعات تاريخا وحاضرا يوضح مدى الفرق في شكل تلك النزاعات فقد بدأت كنزاعات محدودة وذات اثر محلي محدود الا انها تطورت وتعدت اثارها المحلية مما يجعل من الاهمية بمكان محاولة التنبؤ بمستقبل تلك النزاعات بالذات في ظل ذلك التصاعد الكبير لها والذي قد يوتر على العملية السياسية برمتها في ظل واقع سياسى انتقالي هش. إن التنبؤ بمستقبل القضايا يتطلب الرجوع الى الظواهر في ماضيها من اجل فهم ملامستها كما كما يتطلب استنطاق الحاضر وذلك من اجل صياغة سيناريوهات مستقبلية. كما ان دراسة المستقبلات تعتمد على دراسة التحديات المختلفة التى تواجه القضية وكذلك تحديد الفرص المختلفة التى يمكن الاستفادة منها. انطلاقا من ذلك فان تاريخ النزاعات القبلية في السودان تاريخ قديم فقد بدأت بالصراعات القبلية في جنوب السودان اما حاضرها فهو زاخر بالكثير من الماسى حيث كثرت ضحايا تلك النزاعات وازدادت اثارها السلبية. افرز هذا الواقع تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات كيف يكون؟ وماهى الفرص المطروحة والممكنة للحل في ظل فترة حكم تضع السلام احد اهم اولوياتها.

خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان:

يوجد الصراع القبلى فى مناطق متفرقة من السودان ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية، ويعتبر الصراع على الاطيان والمراعى ومصادر المياه وحول الادارة الاهلية اسبابا رئيسية للنزاع. ولا يمكن اعتبار النزاع القبلى فى السودان وليد تفجر الحرب الاهلية او الحركات المسلحة حيث يقول مؤرخو الصراع القبلى انه بدأ للمرة الاولى عام 1932 بين قبليتى الزيدية والميدوب ضد قبيلتى الكبابيش والكواهلة فى منطقة شمال دارفور وتكرر فى اعوام 1957 و 1982 و 1997. غير ان الصراع الحقيقى بدأ عام 1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والارض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التى ضربت منطقة الساحل الافريقى منذ اواخر الستينات من القرن الماضى⁽¹⁾.

لم يقتصر النزاع القبلى على منطقة دارفور فقط بل امتد ليصل شرق السودان بين قبائل الرشايذة الثلاث وقبائل البجة كما وصل النزاع ايضا

لمناطق التماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة في جنوب كردفان. إن ثمة امر لا يبد ان يوضع في الاعتبار في شأن الصراع القبلي وهو ان هذا الصراع بلغ طور الصراع المسلح المنظم ذو ابعاد استراتيجية واجندة خفية منذ عام 1987 وهناك امر زاد من تنامي ظاهرة الصراع وهو تدفق الهجرات القبلية في اعقاب موجات الجفاف والتصحر التي اصابته افريقيا خلال العقود الاخيرة وكذلك التأثر بتداعيات الحروب الاهلية في دول الجوار كالحرب الاهلية التشادية والحرب الليبية التشادية وذلك بحكم الجوار والتداخل القبلي مما يستدعي القبائل المتحاربة بالاستعانة ببناء العمومة والبطون من دول الجوار ويتضح ذلك جليا في غرب كردفان.⁽²⁾ وتعتبر مذكرات القبائل العربية التي رفعت الى رئيس الوزراء الصادق المهدي ابان فترة الديمقراطية الثالثة هي الناقوس الذي دق بخطر تطور هذه النزاعات.⁽³⁾

للنزاع القبلي في السودان تاريخ طويل بل وكان واضحا في التاريخ الاحداث وهناك رصد كامل للصراعات التي حدثت خلال القرن الماضي سواء تحت الحكم الثنائي او دولة الاستقلال ولكن هناك فرق كبير بين تلك الصراعات المحدودة والصراعات الحالية التي تدور في دولة تتجاذبها حروب في ثلث عدد ولاياتها ولا تبسط سيطرتها على كافة اراضيها وتتصاعدت فيها ثقافة الحرب وانتشر السلاح غير القانوني وازداد عدد المليشيات وتدهور الاقتصاد وزاد الغبن الاجتماعي واتسعت الهوة بين اصحاب الثراء المستحدث وعمامة الناس وارتفعت درجة احساس الاقاليم بالظلم والتهميش هذا كله والسودان يقع وسط منطقة مؤبوة بالنزاعات الداخلية المسلحة بدءا من ليبيا مرورا بتشاد وافريقيا الوسطى وانتهاء بدولة جنوب السودان الوليدة.⁽⁴⁾

إن الصراع القبلي في السودان يأخذ منحى سلبيا في المشهد السياسي والاجتماعي بانتقاله من نزاع محدود حول المرعى والمأكل ليصبح حروبا اهلية وصراعات متتالية سقط ضحيتها الاف قتلى مما عمق روح العداة بين القبائل بخاصة تلك التي تتجاور في منطقة واحدة وتتشابك المصالح فيما بينها، وما يحدث حاليا من اشتباكات في منطقة الجنيانة في دار فور بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية، وكذلك الحال في شرق السودان بين قبيلتي بنى عامر والنوبة.⁽⁵⁾ ويشهد السودان بين فينة واخرى موجة من الاشتباكات ذات الطابع القبلي هنا وهناك سواء بين القبائل ضد بعضها البعض او بين بطون القبيلة الواحدة مما يشكل اكبر تهديد للسلم والامن الاجتماعي.

أسباب النزاعات القبلية:

ترتبط النزاعات القبلية في السودان بأسباب وعوامل متعددة: مثل النزاع حول الارض مصادر المياه ومسارات الرعى التى تتقاطع مع الاراضى المزروعة وتعدى الحيوانات على المزارع والتدهور البيئي والجفاف والتصحر والسرقة والثأر. حيث يتفق الباحثون على تعدد مصادر وعوامل النزاع القبلى وهى عوامل واسباب تتداخل وتتكامل فى تأثير واعتماد متبادل وتؤدى الى تعقيد النزاع الناتج عنها. بالاضافة لهذه الاسباب الاساسية وجدت اسباب اخرى ادت الى تفاقم حدة النزاعات وتغذيتها تتمثل فى غياب التعليم والوعى من ناحية ثم الحضور الضعيف للسلطة الرسمية فى الريف بعد حل الادارة الاهلية وهو ما ادى الى ازكاء روح العصبية القبلية. ثم اعادة الادارة الاهلية بصورة مسيسة وليست كنظام اجتماعى تنتجه ميكانيزمات المجتمع التقليدى مما ادى الى انهيار عناصر الضبط الاجتماعى. فكانت النتيجة حصول فراغ ادارى وامنى ادى الى حدوث التوتر والنزاعات بين القبائل ومع المناخ السياسى المضطرب وانتشار السلاح ادى ذلك الى انتقال الصراع القبلى الى صراع مسلح وذادت كثافته وتضاعف عدد الضحايا وزادت وتيرته ومعدلاته.⁽⁶⁾

من اسباب تفاقم النزاع ايضا ان حكومة الانقاذ السابقة تدخلت بصورة اعتبرت بها بعض الاثنيات غير محايدة من ناحية. كما انا غياب الادارة الاهلية فى صورتها القديمة من حيث المشروعية والقبول والكفاءة فى هذا المناخ مع تدهور الاوضاع الاقتصادية ادى الى ظهور مجموعات اصبحت تستثمر فى النزاعات اما لكسب سياسى حزبى او انتخابى او من خلال بيع السلاح. وبالتالي فهى تسعى للفتنة بين القبائل لاستمرار الصراع لتستمر مصالحها. وهناك من يرى ان غياب الديمقراطية هو احد اسباب تفاقم الصراع القبلى فانقلاب الجبهة الاسلامية القومية فى يونيو 1989 غيب الديمقراطية فى السودان واصبحت انتخابات المحليات تتم على اساس قبلى وسارت الجبهة الاسلامية (برئاسة الترابى) فى نهج استقطاب بعض القبائل ودعمها بالسلاح والعتاد فى مقابل الاخرى. واستخدمت الادارة الاهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام وتحجب عن الاخرى التى ترفض الازعان. وبالتالي عندما غيبت الديمقراطية اصبحت القبلية هى اللاعب الاوحد فى الساحة.⁽⁷⁾

وسائل حل النزاعات القبلية فى السودان:

اولا: مؤتمرات الصلح:

إن احتواء النزاعات القبلية فى السودان كان يتم بموجب الاعراف السائدة والعادات والتقاليد القائمة بين قبائل الاقليم وتعتبر دار فور على وجه الخصوص ذات ارث فى فض النزاعات وكانو يحترمون الموروث والعادات اكثر من احترامهم للقوانين والنظم الحديثة . وقد لوحظ فى الالونة الاخيرة ظاهرة عقد المؤتمرات وتكرارها باستمرار بين نفس اطراف النزاع واطراف اخرى

وهذا التكرار يؤكد ان هذة المؤتمرات تعقد عن طريق حشد الاجاويد وممثلي اجهزة الدولة للضغط على اطراف النزاع لابرام الصلح بينهم دون معالجة للمشكلة من جزورها، وبهذا تصبح هذة المعالجات مسكنات مؤقتة لظاهرة الاقتتال القبلي وليست بعلاج نهائي له، حيث تنشط هذة النزاعات من جديد. وقد كان من اسباب فشل مؤتمرات الصلح ان جرائم النزاع القبلي يرتكبها اشخاص متهورون فتمحملها القبيلة ويفلت مرتكبوها ليشعلو نيران الصراع في مناطق اخرى.⁽⁸⁾

ثانيا: الجودية :

تعتبر الجودية من اشهر وسائل حل النزاعات في دارفور وهى تعنى قيام افراد او جماعات بالتوسط بين أطراف النزاع وتعمل الجودية في فض النزاعات بين الافراد داخل الاسرة الواحدة وبين الاسر ثم في داخل القبيلة وبين القبائل والعشائر.⁽⁹⁾ ويلاحظ ان اللجوء للجودية لحل الخلافات يكون بصورة طوعية اذ ان للمتخاصمين الحق في رفض او قبول الاحتكام للجودية. كما ان لهما الحق في قبول او رفض الحكم الصادر من الاجاويد. ونسبة لتدنى الخدمات الحكومية في مناطق النزاعات فان الحكومات تشجع هذة الجوديات وتفصح لها المجال اولا لحل الخلافات واذا ما فشلت الجودية بعد ذلك تتدخل الدولة. وبالرغم من الدور الذى تلعبه الجودية في احتواء الكثير من النزاعات الا انها تحمل الكثير من العيوب فهى لاتعاقب الجانى بمفرده وانما يكون العقاب جماعيا للقبيلة وبالتالي لايرتدع الجانى بالاضافة الى ذلك فقد تنحاز الجودية لاحد الاطراف. وبالرغم من الدور الذى لعبته الجودية في حل النزاعات الا انها اصبحت غير فاعلة في الونة الاخيرة ولعل احداث دار فور الاخيرة خير شاهد على ذلك، اذ استعرت الحرب بين المكونات القبلية وكان نتاجها موت الاف المواطنين.⁽¹⁰⁾

ثالثا: القلد:

القلد هو عرف تستخدمه قبائل البجا بشرق السودان منذ القدم وتحافظ عليه حتى الان في وقف العدائيات بكافة اشكالها وارساء السلم الاجتماعى وتهدة الاوضاع بين القبائل المتنازعة الى حين ايجاد حل ناجع للمشكلة خلال فترة زمنية يتم تحديدها في القلد. ويعتبر القلد بمثابة عهد وميثاق غليظ تلزم القبائل البجاوية نفسها بان يتوقف القتال وكافة اشكال العدائيات في نفس لحظة قبول الطرفين بالقلد ويكون جميع حضور مجالس الصلح الذى رتب للقلد بمثابة شهود. ويمثل القلد عرف الجودية في غرب السودان. في الماضى عندما كانت الاطراف تتوصل لاتفاقية القلد لم تكن توثق كتابة وانما كانت تتم تلاوتها شفاهيا وبالرغم من ذلك كان كل طرف يظهر

التزاما صارما بعدم الاعتداء اثناء فترة القلد. في العصر الحالي اصبح القلد يدون في وثيقة تملك للطرفين وتوقع عليها كافة الاطراف المتقاتلة ويوقع الوسطاء كشهود على وثيقة القلد، في فترة القلد ليس هناك قبيلة تعتدى على قبيلة اخرى حتى نهاية فترة القلد واذا ما اكتملت كل حلقات المشكلة يجدد القلد. ويواجه منتهك القلد عقوبات مادية ومعنوية.⁽¹¹⁾

اصبح القلد عرفا قانونيا ساريا ويلجأ اليه القضاة للفصل في المنازعات وتجتهد الشرطة في قيادة دفة التوقيع عليه من قبل الاطراف المتنازعة ويوقع نيابة عن القبائل زعمائها او العمدة وان كان هناك اى شخص يحاول عدم الالتزام بالقلد يقوم الموقع بالقلد على احضاره للشرطة لمعاقبته. ويقام القلد دائما في جرائم القتل العمدة والاذى والجرائم المتعلقة بالنزاعات الاهلية حول الاراضى وغيرها من النزاعات التى يقود الاستمرار فيها الى انفلاتات امنية وتحول قضية القلد الى المحكمة المختصة من قبل قاضى المحكمة العامة. ويعتبر شرق السودان من اكثر المناطق عملا بقانون القلد.⁽¹²⁾ رغم المكانة العالية التى يحتلها القلد في شرق السودان فان التطورات الاخيرة ربما تشير الى ان التشبث بهذا العهد لم يعد كما كان.⁽¹³⁾

تحديات النزاعات القبلية فى السودان: أولاً: انتشار السلاح:

السودان كسائر الدول الافريقية عانى وما زال يعانى من انتشار السلاح حيث ان انتشار الاسلحة غير المشروعة ساعد في تصعيد واستمرار الحروب لفترات طويلة في جنوب السودان خاصة وقد انتشرت النزاعات المسلحة وعمت كثير من اجزائه كما انتشرت جرائم النهب والسطو المسلح واصبح الصراع بين القبائل مكثفا حيث ان ارواحا كثيرة تزهق وحرمتها تضيع بسبب فاعلية السلاح وتوفره وسهولة استخدامه في النزاعات. وتعتبر الحروب الاهلية في دول الجوار هى السبب الاساسى في انتشار السلاح في مناطق النزاعات في السودان حيث ساعدت الحرب الاهلية في تشاد والحرب الليبية التشادية على انتشار السلاح في مناطق دارفور. وكذلك في الحدود الشرقية حيث ساعدت الحرب الارتيرية الاثيوبية وتداخل القبائل في مناطق التماس على انتشار السلاح غير الشرعى في شرق السودان. وكذلك الحال في مناطق التماس في جنوب كردفان والنيل الازرق حيث ساعد الصراع في منطقة البحيرات والكنغو ويوغندا وبورندى ورواندا على دخول وانتشار السلاح في الاراضى السودانية.⁽¹⁴⁾

يمثل تحدى انتشار السلاح من اكبر التحديات التى لها تأثير مباشر على السلام الاجتماعى ومستقبل الاستقرار بالسودان حيث اصبح السلاح غير المشروع منتشر سوا لبقوات نظامية او مليشيات حكومية او حركات مسلحة او بين القبائل والعشائر والافراد عموما. واكثر المناطق انتشارا بالسلاح هى تلك التى تدور فيها الصراعات المسلحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بكل من دارفور وكردفان والنيل الازرق وشرق السودان وبعض مناطق

الوسط. ويقسم توزيع السلاح الى مجموعات: الاولى المنظمات المرتبطة بالحزب الحاكم انذاك وهى تتمثل في الدفاع الشعبى والمجاهدين والامن الشعبى. اما المجموعة الثانية فتتمثل في المليشيات القبلية في الشرق وفي النيل الازرق بالإضافة الى درع الكبابيش في كردفان ومليشيات القبائل في دار فور. وقد كانت بدايات انتشار السلاح مع تكوين المليشيات عام 1984 في نهاية عهد الرئيس الاسبق نميرى وامتدت لفترة خلفه عبد الرحمن سوار الذهب وتواصلت طوال فترة حكم الاسلاميين.⁽¹⁵⁾ حيث عمل نظام الانقاذ على تسليح كثير من القبائل في دار فور وكردفان لمساعدته في الحرب على التمرد فقام بتوزيع السلاح بطريقة غير قانونية ومن دون مستندات، كما ان غالبية اتفاقياته مع المليشيات القبلية التى تخوض معارك ضد التمرد تنص شفاهة على قسمة غنائم المعركة بان تكون الاسلحة الصغيرة من نصيب المليشيات والاجهزة الثقيلة من نصيب الحكومة.⁽¹⁶⁾

إن انتشار السلاح في مناطق النزاع في السودان وفي اجزاء اخرى من البلاد نجمت عنه انماط من التسييس والعسكرة حيث اصبح العنف اداة امضى من اجل الحصول على الحقوق وتلبية المطالب وحتى لاقتراف الاعمال الاجرامية. وازاء انتشار السلاح والعنف والاقنتال بين القبائل على ما يبدو باتت هناك ارادة سياسية لوضع حد لهذا الوضع والذي لايمكن بأى حال من الاحوال ان يستمر في ظل دولة حديثة ذات سيادة. وكانت اول المحاولات لجمع السلاح في عام 2016 حيث تشكلت لجنة عليا بقرار جمهورى هدفها جمع السلاح. واستمرت محاولات جمع السلاح من خلال المحاولات المستمرة من قبل الحكومة. الا ان التدابير التى تقوم بها الحكومة السودانية لن تتحقق فاعليتها بدون ايجاد الية اقليمية فعالة ومسنودة من المجتمع الدولى. فانتشار السلاح في مناطق النزاعات هو نتاج لنزاعات محلية واقليمية قديمة تجددت وفق معطيات اليوم. وبالتالي لابد من ايجاد هذه الالية التى ستتولى تنسيق الجهود ووضع التدابير الممكنة لضبط الحدود ومراقبتها ومكافحة الانشطة غير المشروعة.⁽¹⁷⁾ تمثل عمليات جمع السلاح من اكبر التحديات التى تواجه الحكومة الانتقالية والتى من اول اولوياتها صنع السلام وفي اطار ذلك شكلت قوة مشتركة من الاجهزة الامنية والعسكرية لجمع السلاح غير المقنن من ايدي المدنيين الا ان شكوكا تثار حول مدى جدوى ومدى نجاح هذه الخطوة وذلك بعد فشل تاريخى لمحاولات سابقة لجمع السلاح من قبل النظام السابق. ربما يستقيم الحال اذا استطاعت الحكومة الانتقالية تحقيق خطوات ملموسة في تحقيق السلام والمصالحة الشاملة في البلاد. حيث ان خطوة جمع السلاح غير المقنن امر ضرورى وجوهري لكنها لن تنجح لو اديرت بالطريقة السابقة التى تجاوزت تحقيق السلام وتهيئة البيئة الاجتماعية من مصالحات وسلم اجتماعى وارساء دعائم الامن وتحقيق التنمية.⁽¹⁸⁾

تحدي الدولة منقوصة السيادة:

يمثل ضعف أجهزة الدولة وتراجع سلطاتها وانعدامها احيانا(او ما يعرف بنموذج الدولة منقوصة السيادة) من اكبر التحديات التي تواجه النزاعات القبلية حيث تشارك جماعات وافراد وشبكات الدولة في التمتع بالسيادة وربما تقوم بوظائف أجهزة الدولة في احيان كثيرة. وتتمثل أهم مظاهر نقصان السيادة في الاتي⁽¹⁹⁾:-

1. ضعف سيطرة الدولة وعدم قدرتها على بسط سيادتها على كامل ترابها الوطني اذ توجد بعض المناطق في اطراف البلاد ينعدم فيها اى وجود للدولة لاسيما الاجهزة الامنية
2. الاثار بعيدة المدى للنزاع والحروب التي ظلت ملازمة لتاريخ السودان المعاصر حيث تعسرت مجتمعات بالكامل خاصة تلك التي تقع على تخوم مناطق النزاع
3. سياسات دولة نظام الانقاذ البائد لانشاء مليشيات ومجموعات مسلحة لمواجهة تمدد التمرد مع عدم قدرتها او تراخيها في ضبط هذه المليشيات فضلا عن ترك كميات كبيرة من الاسلحة في ايدي عناصر تلك المليشيات بدون رقابة او سيطرة من الجهات الحكومية.
4. فشل الدولة في توفير الامن وبسط حكم القانون في بعض مناطق البلاد وهو ما يدفع بالمواطنين لتوفير الامن والحماية لانفسهم وممتلكاتهم دون الاعتماد على اجهزة الدولة.
5. غياب السياسات الانمائية للدولة على صعيد التنمية المجتمعية والاقتصادية بما يوفر لمواطني تلك المجتمعات سبل شرعية لكسب العيش ويبقيهم بعيدا عن الانشطة غير الشرعية.
6. عجز الدولة عن تطبيق الاتفاقيات وحماية المصالحات القبلية التي تتم في فترات سابقة حيث يتم الاتفاق بين اطراف النزاع على تدابير معينة غالبا ما تشمل دفع ديات القتلى وارجاع المنهوبات ولكن لا يتم الالتزام بتلك التدابير من قبل اجهزة الدولة مما يتسبب في تجدد النزاعات.
7. هشاشة سيطرة الدولة على حدودها الدولية وهو ما يساعد على تدفق الاسلحة الى داخل البلاد، وبالتالي افشال خطط نزع السلاح وحصرها بايدي اجهزة الدولة.
8. إن تحدى الدولة منقوصة السيادة المتمثل في ضعف الدولة على بسط سيطرتها على بعض مناطق البلاد ساعد على بقاء النزاعات القبلية والانتماءات غير الوطنية، لتهدد ليس استمرار وتماسك المجتمعات المحلية وانما تهديد الدولة نفسها بل مواجهتها وتحديها. ان الفشل في وضع حد للنزاعات القبلية وتفاقم حدة هذه الظاهرة رغم مرور عقود على قيام الدولة الوطنية،انما يؤكد نموذج الدولة منقوصة السيادة أى الدولة المركزية الضعيفة.⁽²⁰⁾

تسييس القبائل:

لاشك ان القبيلة تشكل وحدة ادارية مساهمة تساهم في تزييل الكثير من العقبات في كثير من الدول الافريقية. فالقبيلة مؤسسة اجتماعية تؤدي دورها

كعامل مساعد للدولة في تصريف شئونها الخدمية والادارية التى تستهدف المواطنين في الارياف والاقاليم.استمر هذا الدور في السودان الى ان قام نميرى بحل الادارة الاهلية .وفي ظل حكم الانقاذ اخرجت القبيلة من طابعها الاجتماعى الصرف وتم استغلالها في تنفيذ اجندة النظام .فعندما يقوم النظام بمطالبة القبائل للاحتشاد ويكون افراد هذه القبائل ورموزها رافعين لشعارات تعبر بصراحة صارخة عن مبايعتهم لرأس النظام،تكون تلك هى النقطة الفاصلة والمعلنة لبداية مرحلة من السلوك الغريب والشاذ على نظام الدولة السودانية الحديثة، الا وهو تسييس القبائل واستقطابها لان تكون امام مع او ضد التوجه السياسى للنظام مما يعتبر جرم يفتك بتماسك النسيج الاجتماعى. فالولاء السياسية يجب ان تعبر عنها المواقف الفردانية للشخاص،لا ان يزج بالكيانات الاجتماعية من القبائل والعشائر فيها.فعند تسييس القبيلة فانه من الطبيعى ان يحدث الانفصام والانقسام والاصطفاف القبلى، مثلما شهد اقليم دارفور من من تصنيف سياسى قبلى⁽²¹⁾

تكمّن خطورة تسييس القبائل في ان ادخال القبيلة في الشأن السياسى العام هو بالضرورة مشروع لظهور الانقسامات وتعدد الولاءات داخلها وتمزيق لحمة القرابة،وهو مؤشر خطير يهدد ذلك النمط الثابت لنسيج القبيلة والسلم الاهلى . وحين قام نظام الانقاذ بتغيير قواعد اللعبة في الشأن العام بادخال منظومة القبائل، اراد من ناحية ضمان ولاء ابناء هذه القبائل ومن ناحية اخرى التحكم بالسلطة عبر اشغالهم بقضايا القبيلة والضرب على وتر الانتماء القبلى الحساس. والحال ان اشراك منظومة الادارة الاهلية في قضايا الشأن العام، تسييسها وتحزيبها يفضى بالضرورة الى ان يكون شيخ القبيلة او الناظر هو المرجعية السياسية الوحيدة في الشأن العام، وهو شأن لايعرفه ولايصلح له اصلا. وهنا ستفسد القبيلة والسياسة معا.⁽²²⁾

ظهرت الاثار السلبية لهذ التسييس في قبائل شرق السودان من خلال مقتل وكيل ناظر قبائل بنى عامر، وفي منح مرتبة النظارة لقبيلة الحباب بثمان سياسى. وقد ظل النظام يشغل على هذه السياسة تجاه كل المكونات القبلية في السودان،غير ان اسوأ نتائج هذه السياسة كانت في دار فور حيث نجمت عنها جرائم ابادة جماعية عبر تسييس الصراع القبلى هناك بين القبائل وتحويله من صراع في الطبيعة(ظل قابلا للحل بالطرق الاهلية منذ قديم الزمان) الى صراع في السياسة تورطت فيه تلك القبائل من خلال التناقضات التى فجرها النظام بانحيازها الى جزء منها ضد اخر، وتسليح بعضها ضد

آخر.⁽²³⁾ إن تسييس القبائل الذى اجرمت به الانقباد فى حق الشعب السودانى ظل وسيظل تحديا كبيرا يواجه النزاعات القبلية ويضعف كثيرا من امكانية ايجاد حلا جزريا لتلك النزاعات .ولواجهه هذا التحدى يجب ان تعمل القوى السياسية الجديدة فى السودان على تفكيك هذ الارث العشائرى الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة السودانية، بل واصبح عرفا وتقليدا اجتاح عقول وادمغة الكثيرين من ابناء وبنات جيل اليوم.فالبناء الحقيقى للدولة الحديثة يتطلب النأى بالنفس عن استصحاب المفاهيم العشائرية ووجوب عودة دور القبيلة الى سابق عهده وحصره فى السياق الادارى لتصبح القبيلة عبارة عن وحدة ادارية متممة للهيكل الكلى لهرم الدولة ومؤسساتها منوط بها تسهيل وتفعيل الخدمات التنموية.⁽²⁴⁾

سيناريوهات النزاعات القبلية فى السودان:

السيناريو الاول: سيناريو تشاؤمى يسود فى حال تحقيق سلام شامل او عدم تحقيق السلام الشامل فى كل المسارات.

ينبنى هذا السيناريو على استمرار النزاعات القبلية وتفاقمها، فباستقراء كل اتفاقيات السلام التى تمت فى السابق والتى تجرى حاليا فى اروقة المفاوضات بجوبا يظهر غياب مكون اساسى فى النزاعات القبلية وهو المكون العربى ويتضح ذلك جليا فى نزاع دارفور ، وعليه طالما انه ليس طرفا فى عملية السلام حتما سيثور على سلام هو ليس طرفا فيه حفاظا على حقوقه وكيانه وبالتالي يصبح تحقيق السلام والاتفاق مع الحركات المسلحة ماهو الانذير حرب اخرى بين القبائل العربية والقبائل الافريقية. كما انأى اتفاق سلام فى دارفور لن يوفق نزيف النزاعات القبلية اذا ما كانت قوات الدعم السريع هى احد المكونات والاليات التى تعمل على تنفيذ الاتفاق فى الاقليم لانه ينظر اليه من قبل المكونات القبلية الاخرى على انه جزء اصيل فى عملية النزاع فى الاقليم بحكم ماضيه فى الاقليم من حيث التكوين ومن حيث الممارسات. اما فى حال فشل محادثات السلام فى هذا المسار فان الطرف الذى تم اقصاه من المحاثات سيحاول جاهدا اثبات انه صاحب السطوة والقوة وان تجاهله فاقم من النزاع وخير دليل على ذلك مايجرى بين العرب والمساليت فى مدينة الجنيبة.

يتأكد هذا السيناريو فى شرق السودان حيث ان الوصول لاتفاق شامل مع مسار الشرق لم يوقف نزيف النزاعات القبلية حيث تصاعدت النزاعات بين قبائل البنى العامر والنوبة .وقد يرتبط الامر هنا بالنفوذ القبلى لبعض المكونات القبلية او بسياسة المحاور التى سعت الى جر الاقليم الى المزيد من النزاعات القبلية حيث ضاعفت الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر من حدة الخلافات السياسية والقبلية فى شرق السودان، حيث شهد الاقليم جملة من الاختراقات الاقليمية منذ اندلاع ثورة ديسمبر، وماترتب عليها من خسارة تركيا لنفوذها عبر الاتفاقية التى وقعتها مع نظام الرئيس المخلوع عمر

البشير بشأن ادارة جزيرة سواكن، الى جانب تواتر الحديث عن رغبة اريتريا في عدم تمثيل قبائل معارضة على رأس سلطة الاقليم المتاحم لحدودها وبالتالي تحاول كل من تركيا واريتريا استعادة دورها ونفوذها من خلال مد شبكاتها التحتية في المجتمع المحلى في شرق السودان. ومن ناحية اخرى فان ظهور الفرص الاقتصادية والسياسية والاستثمارية بالاقليم جراء اتفاق السلام الموقع مع الحكومة الانتقالية اصبح دافعا نحو ظهور شكل اخر من التوترات بين قبيلة البنى عامر التى تمثل سكان الاقليم الاصليين وقبائل النوبة الوافدين، وتلك النزاعات ذات خلفية سياسية جراء الخلاف على نسب المشاركة في حكم الاقليم⁽²⁵⁾

السيناريو الثانى: سيناريو تفاؤلى يبنى على ان تلك النزاعات القبلية قد تنتهى وتتحقق درجة كبيرة من السلام الاجتماعى ولكن في المستقبل البعيد حيث ان فرص حل تلك النزاعات تتوفق بدرجة كبيرة على مخاطبة جزور المشكلة والتى تتمثل في ازالة المظالم الاقتصادية والسياسية وبناء شخصية سودانية تقوم على روح التعايش والتوافق الاجتماعى وقبول الاخر المختلف عرقيا، وبالتأكيد فان ذلك لن يتحقق في المستقبل القريب بل يحتاج عشرات السنين.

فرص حل النزاعات القبلية فى السودان:

يمكن تناول فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من جانبين:
الجانب الاول:

مراجعة الطرق التقليدية لحل النزاعات:

المتأمل لواقع حل النزاعات القبلية في السودان يجد قصورها على الطرق التقليدية التى ظلت مسيطرة طوال تاريخ تلك النزاعات و التى تتسم بالحلول المؤقتة التى سرعان ما ينشب النزاع بعدها. لقد ظل الساسة يكررون ذات السيناريوهات منذ الاستقلال وحتى اليوم حيث مؤتمرات الصلح القبلى ولجان الصلح القبلى و دفع التعويضات والديات بمنظور الانتماء القبلى، في حين ان الجانى يتسلل بجرمه من وراء القبيلة والزعامات التقليدية ويدفع البسطاء الثمن سواء ان كان حربا او تشريدا او تقتيلا. السؤال هنا ما حجية هذه المعالجات المختلفة وغير المنطقية وغير المنصفة ، وما يدهش لماذا يحاسب المجموع بجريرة الفرد الواحد؟ لماذا لا يحاسب الفرد على جرائمه ويتحمل عواقب فعله وما فائدة القوانين السودانية والمحاكم وجهاز القضاء ووزارة العدل اذا كانت هذه هى العقلية التى تتحكم في مصائر الناس في القرن الواحد والعشرين؟ ان الامر لا يستقيم الا بالاتى:⁽²⁶⁾

أولا: إعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلى والسلطة القبلية امام القانون

ثانياً: تعزيز وتمكين دور القانون في المجتمعات المحلية وتنويرها وتثقيفها قانونياً ونقل كافة السلطات الى مؤسسة القضاء وعدم الاعتراف بسلطات الزعامات التقليدية من ناحية قانونية.

ثالثاً: الغاء مؤتمرات الصلح القبلي ومسألة الاتفاقيات القبلية واحلال مؤتمرات الثقافة القانونية والمسئولية الفردية بدلا عنها وقوانين حقوق الانسان. يعكس هذا الجانب ان انهاء وحل النزاعات القبلية لا يتم الا بتطبيق صارم لحكم القانون وفرض الامن واستعادة النظام باحتكار الدولة العنف بمعناها الشامل وعدم السماح للقوى المحلية خارج الدولة للقيام بواجبات الدولة ووظائفها، فضلا عن ضمان وجود قوى لاجهزة الدولة ليس فقط من خلال توفير الامن، وانما بتوفير الخدمات الضرورية لاستدامة الاستقرار والتعايش والاندماج وتوفير الامن الانساني الشامل لكافة مواطنيها.⁽²⁷⁾

الجانب الثاني: مخاطبة جزور النزاع:

تكمّن جزور النزاعات القبلية في السودان في قضايا التهميش، ويعتبر التهميش كمصطلح وظاهرة ليس بجديد في القاموس السياسي السوداني فقد كان موجودا كظاهرة يعبر عنها بعدة اشكال وصور، وان لم ياخذ اهتماما كبير في السابق نسبة لان السودان الحديث كأن يتكون من ممالك وسلطات قائمة بذاتها وحتى بعد انضمام تلك الممالك الى الحكم التركي المصري فان ارتباط الاقاليم (المديريات) السودانية بالمركز لم يكن قويا الامر الذي كشف عن عمق و فداحة التهميش مما ادى الى التعبير عن مناهضته بشتى الوسائل الامر الذي قاد الى انفصال جنوب السودان. ان صيرورة ظاهرة التهميش كواقع في التاريخ السوداني له اسقاطاته على الحاضر مما يستدعى بالضرورة تحليل اثارها المدمرة قدر الامكان مستقبلا.

أصبح مصطلح المناطق المهمشة متداولاً في السياسة السودانية منذ بيان الحركة الشعبية (المنفستو) الصادر سنة 1983 حيث حددت المناطق المهمشة بانها كل السودان ماعدا وسطه حيث توجد العاصمة ومشروع الجزيرة. كما حمل البيان الاستعمار البريطاني مسئولية تهميش تلك المناطق، ثم حمل المسئولية بعد ذلك لما اطلق عليه (انظمة شلل الاقلية) في الوسط بداية من العام 1956. كما اشار المنفستو نفسه ان الحديث عن مناطق مهمشة في السودان مفضل اذا يوجد في المناطق المهمشة فئات لها مصالح مع القوى الحاكمة في المركز تتكون من: الزعامات القبلية والادارة الاهلية واصحاب المشاريع وملاك الثروة الحيوانية، بينما الاغلبية في المناطق المهمشة تعيش في فقر مدقع والتي تتكون من فقراء المزارعين والرعاة.⁽²⁸⁾

تسود في السودان طوال تاريخه ثلاثة انماط من التهميش تتمثل في الاتي:

أولاً: التهميش الاجتماعي:

بحكم تركيبة السودان الاجتماعية فإن المجتمع السوداني في غالبه مجتمعا زراعيا رعويا تتحكم فيه التكوينات القبلية وتهيمن فيه قيم الثقافة التقليدية التي تسود في مثل هذا النوع من المجتمعات والتي تميز بين المواطنين على اساس اثنى وتقسم الناس الى احرار وعبيد وعرب وزرقة...الخ وتحكم على الفرد ليس من خلال صفاته ومؤهلاته الشخصية ولكن من خلال انتمائه الاثنى او القبلى او الجهوى، ويتمايز الناس فيها وفقا لانتمائتهم العشائرية. وقد فشلت النخب السياسية المهيمنة على السلطة المركزية في تطوير مشروع للبناء الوطنى وظلت غير قادرة وغير راغبة في تجاوز تركبات الاقصاء والتمييز الاثنى والعمل على بناء دولة المواطنة المتساوية بلا تمييز تلك التى تمنح جميع مواطنيها اسهما متساوية واحساسا مشتركا بالانتماء اليها. ومن العوامل التى ساعدت على استمرار تفشى التمييز والاقصاء غياب سيادة حكم القانون وبالتالي غياب اوضعف الحماية الدستورية لحقوق الانسان سواء فيما يتعلق بكفالة الحقوق نفسها(المساواة وعدم التمييز) او توفير الاليات التى تضمن حمايتها وعدم انتهاكها(استقلال القضاء) وذلك في معظم سنوات ما بعد الاستقلال.⁽²⁹⁾

تنجح فرص ازالة التهميش الاجتماعى كاحد اهم فرص تحقيق السلام المجتمعى بأن يدخل المجتمع السودانى عصور واطوار الحداثة الثقافية والتحديث الاقتصادى والاجتماعى والمدخل الطبيعى لذلك، من بين اشياء عدة هونقد وتفكيك قيم الثقافة السودانية السائدة وقيام الدولة بواجبها في اصلاح التعليم والثقافة والاعلام واعادة كتابة التاريخ الوطنى والاعتراف بمساهمات كل المجموعات السودانية وسن القوانين التى تجرم كافة اشكال التمييز الاثنى وتعاقب عليها بعقوبات رادعة. ويأتى كل ذلك بعد الوصول الى عقد اجتماعى دستورى اقتصادى وثقافى جديد يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية بلا تمييز. ويمكن للمجتمع المدنى والاهلى والناشطين والجامعات والاعلام والاحزاب ان يلعبو دورا هاما يعضد الجهود الحكومية في مكافحة التمييز وخطابات الكراهية الاثنية المنتشرة، وتنمية ثقافة المساواة وعدم التمييز واحترام كرامة البشر وحقوقهم انطلاقا من مبدأ ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون في الحرية والكرامة⁽³⁰⁾

كما يقع على كاهل الدولة السودانية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى 1969 والتي تشكل الاساس المعيارى الذى تستند عليه كافة الجهود الدولية للقضاء على التمييز العنصرى واجب حظر التمييز العنصرى والقضاء عليه بكافة اشكاله. لكن وبالرغم من انضمام السودان لهذة الاتفاقية في مارس 1977، لم يصدر تشريع خاص يضمن نصوص الاتفاقية في القانون السودانى او يجرم افعال التمييز العنصرى ويعاقب عليها بعقوبات مناسبة تعكس جسامه هذة الجرائم. حيث يجب اصدار قوانين

تكفل الحق في المساواة وعدم التمييز لاي سبب وتجرم افعال العنصرية ويجب كذلك اصدار السودان الاعلان الاختياري الذي يعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصرى في تلقى بلاغات الافراد او الجماعات الذين يدعون انهم ضحايا اعمال التمييز بموجب نص المادة 14 من الاتفاقية. وفي ظل ظروف التحول والانتقال نحو الديمقراطية التى خلفتها ثورة ديسمبر عام 2018 ينبغي ان تأتى هذه الاصلاحات في اطار مشروع جديد يطرح عقدا اجتماعيا ودستوريا جديدا يتوافق عليه جميع السودانيين يقوم على قاعدة المواطنة المتساوية بلا تمييز.⁽³¹⁾

بالنظر الى تجارب التعايش السلمى في دول العالم ذات التنوع الحضارى والثقافى يتضح أن التعايش لايتحقق الا باحترام هذا التنوع وعدم الهجوم على ثقافة الاخر او تمييزه وان انصهار الثقافات المتنوعة مع بعضها يكون مصدرا للثراء الفكرى والوئام المجتمعى. هناك مسئولية عظيمة تقع على عاتق الحكومة الانتقالية في ظل التنوع الهائل ،فليس مطلوب منها فرض صيغة تعايشية على الجميع وانما تكمن مسئوليتها في ان تترك العلاقات بين الناس تنساب بشكلها الطبيعى،ولكن مع ذلك يجب عليها تهئية البيئة المناسبة لامتصاص كل التناقضات حتى يتم التوصل الى شكل من التعايش تكون فيه الاعراف والعلاقات الاجتماعية السمة هى الغالبة.⁽³²⁾

ثانيا:

التمهيش الاقتصادى التنموى:

إن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين الاقاليم من جهة وبين الجماعات المختلفة من جهة اخرى،هى واحدة من العناصر المؤججة للنزاعات في السودان. وهى واحدة من ظواهر الاقتصاد الاستعمارى الذى ركز مشروعات التنمية في وسط السودان حيث مشروع الجزيرة وغيره والعاصمة القومية الخرطوم.هذا النمط غير المتوازن في التنمية لم يتم تغييره بل تم تعزيره طوال فترة مابعد الاستعمار .لهذا فليس من المستغرب ان نرى العلاقة التلازمية بين الغبن التنموى والنزاعات من قبل الاقاليم المهمشة ضد المركز،حيث السلطة والثروة وفرض الذات والهوية.⁽³³⁾

لقد شهد السودان سلسلة من الاخفاقات في تحقيق التنمية القومية المتوازنة،مصحوبا باثار سالبة عديدة ساهمت وبشكل رئيسي في اخفاق الخطط التنموية حيث يتضح التركيز الواضح لفرص التنمية في مناطق الوسط والشمال بينما تعاني اطراف السودان الاخرى من التهميش الاقتصادى.نتيجة لذلك نشأت علاقات وظيفية بينية غير متكاملة وغير متكافئة واستغلالية بين المركز والهامش.هذه العلاقة جعلت اقاليم المركز تقوم بدورها كاقطاب نمو في المجالات الاقتصادية معتمدة في ذلك على استقطاب موارد اقاليم الهامش

الطبيعية والبشرية، بينما تصدر اليها منتجات وخدمات، وذلك لتعزيز عملية الاستقطاب لصالح المركز الاقتصادي دون ان يشهد ذلك تحولات ايجابية في التكامل الاقتصادي. أن الثنائية الحادة بين اقاليم المركز والاقاليم المهمشة وتكوين الفعاليات الاجتماعية على اسس اثنية واقليمية وعدم الاستقرار واتساع رقعة النزاعات القبلية والحرب الاهلية كلها نتائج حتمية للتنمية الاقتصادية غير المتوازنة.⁽³⁴⁾

لتخفيف حدة التطور غير المتوازن يجب تخصيص موارد واستثمارات اكبر للاقاليم الاكثر تخلفا واحداث تحول في بنية الاقتصاد التقليدي وذلك من خلال الاتى⁽³⁵⁾:

(أ) تدخل جهاز الدولة لتوفير تسليف زراعى وخدمات فنية متكاملة من البحوث والارشاد الزراعى وتشجيع الصناعات الحرفية وصناعات القرية

(ب) تجميع صغار المزارعين في مزارع تعاونية طوعية بهدف حل مشاكل التمويل والتسويق وتطوير وسائل الانتاج وتحديثها.

(ج) وضع سياسات اقتصادية ومالية تهدف لاعادة توزيع الدخل القومى لصالح المنتجين من خلال اسعار مجزية وسياسة ضرائب تسمح بتجميع الفوائض الاقتصادية لتمويل مشاريع استثمارية جديدة

(د) توفير مياه الشرب باصلاح الحفائر واستغلال المياه الجوفية واقامة الخدمات على الخيران

(هـ) تقليل التفاوت في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وذلك باتخاذ سياسات تشجيعية لدفع المعلمين والاطباء للعمل في المناطق الاقل نمواً بتوفير السكن واستحداث العلاوات والحوافز واعطاء الاولوية في البعثات للذين يعملون في تلك المناطق والتركيز على فتح مدارس ومستشفيات جديدة.

(و) تنمية وتطوير الثروات الطبيعية في تلك المناطق من مواشى وغابات وغيرها وصيانتها من الاستخدام العشوائى.

(ز) استغلال البترول والمعادن الاخرى وتخصيص نسبة من العائد للاقليم المعين بالعملة الصعبة تخصص للتنمية فوق نصيب الاقليم من الخطة القومية. ويمكن اعداد برامج خاصة ضمن الخطة القومية تكون مدخلا لتنمية المناطق الاكثر تخلفا(دارفور، كردفان، النيل الازرق، شرق السودان) ويجب ان تقوم هذه البرامج على الاتى⁽³⁶⁾:-

أ. دارفور:

1. التركيز على تنمية جبل مرة وتطبيق نتائج البحوث والتجارب والتوسع في زراعة البساتين.
2. صيانة موارد المياه القديمة وبناء خزانات على الخيران وحفائر جديدة وحل مشكلة مياه الفاشر.
3. البدء في استغلال حفرة النحاس وأى معادن اخرى تثبت عليها امكانية الاستغلال التجارى.

4. الاهتمام بالثروة الحيوانية بتوفير العلف والخدمات البيطرية والماء على طرق الماشية ودخول الدولة كمشتري للماشية لتركيز الاسعار وايجاد الاسواق الجديدة.
5. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدمات القبلية.
6. تحسين خط السكة حديد نيالا واكمال شبكة الطرق بحيث تصل كتم-ام كدادة وبالتالي ترتبط مناطق الاقليم ببعضها البعض.

ب. كردفان:

1. توسيع الخدمات البيطرية وزراعة العلف وحفظه بالوسائل الحديثة.
2. البدء الفورى فى استغلال بترول جنوب كردفان وتخصيص نسبة من العائد للاقليم
3. تشجيع برامج اعادة تعمير حزام الصمغ العربى واتخاذ سياسة تسعيرية تحفز المزارعين للحفاظ على جنائن الهشاب.
4. السعى لتجميع صغار المزارعين فى تعاونيات وتقديم الخدمات الزراعية لهم.
5. دعم تجارب التمويل الزراعى التعاونية وتوسيعها.
6. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدمات القبلية.

ج. جنوب النيل الازرق:

1. زيادة فروع البنك الزراعى لحل مشاكل التمويل، وجمعيات تعاونية لحل مشاكل التسويق.
2. ايقاف أى توسع جديد فى الزراعة الالية بالمنطقة الى حين تحديث الزراعة التقليدية.
3. تطوير مناجم الكروم وعمليات تعدين الذهب الصغيرة بالنظر الى ادخال تكنولوجيا تعدين مناسبة وانشاء جمعيات للمنتجين للتسويق حسب السعر العالمى.
4. اعادة تنظيم خطوط المرعى ومراحل الرعى لتفادى الصدمات والمنازعات بين الرعاة والمزارعين.
5. تشييد طرق دائمة لتفادى عزلة المنطقة فى الخريف.

رابعاً: شرق السودان:

1. اعادة هيكلة صندوق اعمار الشرق ومراجعة طريقة تنفيذه للمشاريع بحيث تتوافق مع احتياجات المنطقة.
2. اقامة شبكات مياه وحفر ابار مياه الشرب وتطوير بناء السدود ومعالجة المياه.
3. وضع خطة للتعليم من خلال مشروع متكامل لدعم التعليم يقوم على التوعية باهمية التعليم ومنافعه بالذات للفتيات.
4. دعم وترقية النظام الصحى.
5. اقامة المشاريع الزراعية القومية وازالة المسكيت وادخال التقانة الحديثة حيث يضم

- الاقليم اهم واغنى ولاية زراعية وهى مدينة القصارف⁽³⁷⁾
6. الاهتمام بالسياحة وجذب السواح من خلال بسط الامن وترقية البيئـة وتطوير مظاهر السياحة وبالزات فى مدينتى بورتسودان و كسلا التان تمتازان بالمظاهر السياحية الطبيعية.
7. الاهتمام بالمناطق الغنية بالموارد المعدنية ومحاولة استغلال تلك الموارد بحيث تخصص نسبة منها لتنمية المنطقة مثلا الذهب فى منطقة ارباب.
8. زيادة نسبة المخصص من موارد ميناء البحر الاحمر الذى يضم اهم المناطق التجارية الحرة بحيث تذهب تلك النسبة من الموارد لتنمية المنطقة

ثالثا: التهميش السياسى:

ورد فى الكتاب الاسود ان ثلاثة قبائل نيلية قد هيمنت على المشهد السياسى فى السودان وهى بالتحديد: الشايقية والجعليين والدناقلة، كما ورد فيه إن السلطة فى السودان تتركز فى ايدى نخبة من جهة اقليمية واحدة ، حيث ان الاغلبية العظمى من اعضاء حكومات السودان المختلفة من وزراء ووزراء دولة ودستوريين فى مختلف المناصب ينحدرون من الولاية الشمالية تليها ولاية النيل نهر النيل حيث يتوزع حكام السودان بالاسم والقبيلة والجهة ما بين شايقية ودناقلة ومحس وجعليين اما بقية جهات وقبائل السودان وعلى وجه الخصوص ولايات دارفور وكردفان فلا اثر لها بين قادة السلطة الحاكمة فى السودان. هذا الواقع كرس ما يعرف بفكرة التهميش السياسى للقبائل والاقاليم الاخرى مما ادى الى تكوين الحركات المسلحة والتي خاضت مع الحكومة المركزية الكثير من الحروب. حيث تقاتل الحركات المسلحة السودانية منذ عام 2003.⁽³⁸⁾

حافظ مطلب السلام فى السودان على اولوية مطلقة طوال تاريخه الحديث خصوصا فى اعقاب اى تغيير سياسى، بعد ثورتى 1964 و1985 وهما هو يحافظ على المكانة نفسها المتقدمة فى أعقاب ثورة ديسمبر 2018، وقد تكونت بعد كل ثورة اما مؤامد مستديرة للحوار الوطنى ،واما مؤتمرات جامعة، او مفوضية سلام كما بعد ثورة ديسمبر الأخيرة.⁽³⁹⁾

سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها المختلفة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية على اسس قبلية وجهوية الا ان ذلك لم يحقق نتائج ايجابية حيث اصبحت القبائل فى المنطقة الواحدة تتنازع فيما بينها حول نسب التمثيل، كما ترى بعض الحركات ان تلك المشاركة بسيطة ولا تتناسب مع عدد السكان فى المنطقة. وبعد التغيير الذى شهده السودان بثورة ديسمبر 2018 وزوال حكم الانتقاز ودخول البلاد فترة حكم انتقالي كان من اولياته

تحقيق السلام حيث منحت الوثيقة الدستورية مجلس الوزراء سلطة تنفيذ وقرار مشروع السلام عبر رعاية المجلس السيادي ومفوضية السلام فكانت المفاوضات مع الحركات المسلحة. والتي تركز على خمسة مسارات هي: مسار اقليم دارفور غربا، ومسار ولايتي جنوب كردفان جنوبا والنيل الازرق جنوب شرق البلاد، ومسار شرق السودان، ومسار شمال السودان، ومسار وسط السودان. مرت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والمسارات الخمسة بمحطات ومنعطفات كثيرة ادت الى الوصول لاتفاق مع بعض المسارات (الشرق والوسط والشمال) وتعثر الوصول الى اتفاق مع مساري الغرب (دارفور) مسار جنوب كردفان والنيل الازرق، وهما المساران الاكثر خطورة حيث تتعدد وتتشابك قضاياهم، فهي تشكل اساس عملية السلام باعتبارها مناطق النزاعات والحروب الاساسية وتواجه عملية السلام تعقيدات بسبب تباين مواقف الحركات المسلحة وتقسيم التفاوض الى مسارات، بجانب صياغة منظومة للسلام الشامل تستوعب الجميع في برنامج عمل يوصل البلاد لاجراء انتخابات في اجواء مستقرة تنقل السلطة لحكومة مدنية قادرة على احداث تحولات استدامة السلام.⁽⁴⁰⁾

طرحت الجماعات المسلحة عدد من القضايا للتفاوض حولها تتمثل كلها في كيفية معالجة الاسباب الجزرية للصراع وتشمل التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهيمنة المركز على الاطراف وكذلك من القضايا المطروحة للنقاش ترتيب عملية تقاسم السلطة وقضية نزع السلاح وتسريح قوات الحركات المسلحة واعادة ادماجها وكذلك التقاسم العادل للعائد من استخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والحديد والنحاس والنفط.⁽⁴¹⁾

في حال استطاع طرفي التفاوض الوصول لاتفاق نهائى في جميع المسارات فانه ينبغي تتوفر المتطلبات الاتية حتى تتحقق استدامة السلام:⁽⁴²⁾
أولا: توفير مساحة للسلام الاجتماعى الذى ربما شكل فى الماضى سبب رئيسى لاندلاع اول تمرد بالبلاد فانعدام الثقة ما بين ابناء الوطن الواحد كان عامل اساسى فى انهيار جميع اتفاقيات السلام السابقة.

ثانيا: اقرار قانون لمكافحة التمييز العرقى واقامة مؤتمر للسلام الاجتماعى اشبه بتجربة جنوب افريقيا.

ثالثا: تحقيق تطلعات اصحاب المصلحة الحقيقية وهم ضحايا الحروب حتى لا يتسلل الاحباط واليأس الى قلوبهم ويحنون الى الرجوع للبندقية فى المستقبل.
وكذلك تشمل متطلبات استدامة السلام الاتى:

رابعا: تحقيق التوافق حول برنامج يتضمن كافة الجوانب السياسية والاقتصادية وعلاج الافرازات الاجتماعية للحرب واطلاق ما يعرف بالمصالحة الشاملة للسودانيين لاعادة

رتق النسيج الاجتماعي.

خامسا: وضع مصفوفة مشروعات لاعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وحث الشركاء اقليميا ودوليا بدعم تلك المشاريع.

سادسا: الاهتمام بقضايا العدالة ومحاسبة كل من تسبب في تشريد وسقوط الاف القتلى بمناطق دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان، وتعويض الذين تعرضت ممتلكاتهم ومواردهم لضياح وتلف جراء تلك الحروب.

سابعا: توفيرموارد ضخمة لمعالجة قضايا التعويضات واعادة التوطين واعادة الدمج والتسريح، وقد درجت التجارب الدولية في توفير الموارد اللازمة لبناء وحفظ السلام على طلب دخول البعثة الاممية حتى تدعم توفير تلك الموارد.⁽⁴³⁾

ثامنا:الاتفاق على نسب المشاركة في حكم الاقليم على ان يكون ذلك ملحقا ومرفقا مع نص الاتفاق بحيث يكون ملزم للقبائل.

تاسعا:مراجعة كافة الاتفاقيات الخاصة بادارة الموانئ وذلك لسد المنافذ التي من الممكن ان تتسرب منها بعض القوى الخارجية(مسار الشرق).

عاشرا:مواجهة الاستقطابات الاقليمية في منطقة البحر الاحمر(تركيا-ارتيريا).

حادى عشر:انشاء الية قانونية لادارة التداخل الحدودى وتدفق القبيلة الواحدة بين دولتين كما في حالة البنى عامر بين السودان وارتيريا والزغاوة بين السودان وتشاد.

الخاتمة

تناولت الدراسة مستقبل النزاعات القبلية وفرص الحل في السودان من خلال اربعة محاور حيث استعرض المحور الاول خلفية عن النزاعات القبلية في السودان واسبابها والتي تمثلت اهمها في الصراع حول الموارد من ارض ومياه مع وجود مجموعة من العوامل المساعدة،كما تناول هذا المحور الوسائل المختلفة لحل تلك النزاعات والمتمثلة في مؤتمرات الصلح والجودية والادارة الاهلية كما في دارفور وكردفان واتفاق القلد كما في شرق السودان.اما المحور الثانى فقد حلل التحديات المختلفة التى واجهت تلك النزاعات مثل انتشار السلاح وتسييس القبيلة بالاضافة الى تحدى الدولة منقوصة السيادة.وقدم المحور الثالث سيناريوهات للنزاعات القبلية الاول يتمثل في تفاقم تلك النزاعات وازدياد حدتها في حال تحقق سلام شامل ام لم يتحقق. اما السيناريو الثانى فقد قام على امكانية انتهاء النزاعات القبلية في المستقبل البعيد في حال اذا ماتم مخاطبة جزور الازمة القبلية من قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادى والسياسى وارساء قيم السلام الاجتماعى.اما المحور الرابع فقد طرح فرص لحل تلك النزاعات من خلال جانبين الاول يتمثل في الغاء الطرق التقليدية لحل تلك النزاعات و التطبيق الصارم للقانون على الكل دون استثناء،ويتمثل

الجانِب الثاني في مخاطبة جزور المشكلة والمتمثلة في معالجة قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالإضافة وضع مجموعة من الاجراءات التي تمكن من استدامة السلام الاجتماعي في مناطق النزاعات القبلية في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان.

النتائج:

أولاً: يعتبر انتشار السلاح وتسييس القبيلة ونموذج الدولة منقوصة السيادة من اكبر التحديات التي تواجه فرص حل النزاعات القبلية في السودان.

ثانياً: فشلت جميع محاولات حل النزاعات القبلية في السودان، نتيجة لعدم مخاطبة جزور المشكلة القبلية

ثالثاً: يرتبط مستقبل حل النزاعات القبلية في السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

التوصيات:

أولاً: جمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لا تمتلكه الا القوات النظامية في البلد.

ثانياً: يجب على الدولة ان تبسط سيادتها وسلطاتها على جميع اطراف البلاد وان تستخدم القوة والقانون لفرض الامن وبسط السلام.

ثالثاً: اعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرماً، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلي والسلطة القبلية امام القانون.

رابعاً: يجب على النظام الحاكم ومؤسساته المختلفة ان تعمل جاهدة على ازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خلال خطط استراتيجية ناجزة تقوم على تحقيق التنمية المتوازنة وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة.

المصادر والمراجع

- (1) بدر الدين عبد الله الامام، الصراعات القبلية في السودان: الجذور التاريخية والابعاد، القاهرة، مكتبة جريدة، 2017، ص27
- (2) نفس المصدر، ص29
- (3) صحيفة الايام (السودانية)، العدد6145، لسنة1987
- (4) محجوب محمد صالح، البحث عن الحلول الجزرية للصراعات القبلية، راديو دبنقا، 21 مايو 2015 على الرابط <https://www.dabangasudan.org>
- (5) اسماعيل محمد علي، التنوع القبلي في السودان نعمة ام نقمة، صحيفة الاندبندنت (النسخة العربية)، 6 يناير 2020
- (6) عبدة مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان، مجلة المستقبل العربي، العدد463، ديسمبر 2017
- (7) نفس المصدر
- (8) -8 بهاء الدين مكاوي، تسوية النزاعات في السودان، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، 2006
- (9) نفس المصدر
- (10) يوسف خميس ابو فارس، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث الافريقي، ليبيا، مركز الدراسات والبحوث
- (11) حامد ابراهيم، شرق السودان بعد الثورة، صحيفة الاضواء الكترونية، 4-1-2020
- (12) صحيفة السوداني (السودانية)، حكاية عرف اصبح قانونا، بتاريخ 6-11-2014
- (13) حامد ابراهيم، مصدر سابق
- (14) عبد الكريم عبد الفراج، انتشار الاسلحة ومهدداتها، صحيفة الانتباهة السودانية (النسخة الكترونية)، 16-3-2013
- (15) تقرير شبكة عاين الكترونية، انتشار السلاح الخطر الذي يهدد مستقبل السودان، 3--4 فبراير 2019
- (16) عبد الحميد عوض، جمع السلاح في السودان مهمة صعبة قبل تحقيق السلام، صحيفة العربي الجديد، -12 مايو 2020-
- (17) عباس محمد صالح، جمع الاسلحة بدارفور وتحدى انتهاء العسكرة، صحيفة عرب (النسخة الكترونية)، اغسطس 2017
- (18) عبد الحميد عوض صالح، مصدر سابق
- (19) عباس محمد صالح، الصراعات القبلية ونموذج الدولة منقوصة السيادة، صحيفة عرب، يوليو 2017

- (20) نفس المصدر
- (21) اسماعيل عبد الله، الانقاذ وتسييس القبيلة، صحيفة صوت الهامش الكترونية، فبراير 2018
- (22) محمد جميل احمد، القبائل السودانية ومسارات التسييس، صحيفة العربى الجديد، بتاريخ
- (23) نفس المصدر
- (24) اسماعيل عبد الله، مصدر سابق
- (25) اسامة سعيد، التوترات الاقليمية وتضاعف الاستقطاب شرق السودان، صحيفة العرب، 9 يوليو 2020
- (26) بخيت اوبى، دولة القبائل ام دولة المؤسسات فى السودان، صحيفة صوت الهامش، سبتمبر 2019
- (27) عباس محمد صالح، مصدر سابق
- (28) تاج السر عثمان الحاج، الجزور التاريخية للتمهيش فى السودان، الخرطوم، 2006
- (29) ناصف بشير الامين، العنصرية فى السودان اسبابها وسبل القضاء عليها، صحيفة التغيير (السودانية) 10-7-2020
- (30) نفس المصدر
- (31) نفس المصدر
- (32) منى عبد الفتاح، جدل التعايش السلمى فى السودان، صحيفة الاندبندنت العربية، فبراير 2020
- (33) عبد الغفار محمد احمد وقونار سوريو، معضلة بناء الدولة السودانية فى ظل غياب التنمية واستمرار النزاعات، نقلا عن صحيفة التغيير (السودانية)، فبراير 2013
- (34) صحيفة التغيير (السودانية)، التنمية غير المتوازنة وجدلية المركز والهامش فى السودان، يونيو 2013
- (35) وثيقة الحزب الشيوعى السودانى، نقلا عن تاج السر عثمان، الجزور التاريخية للتمهيش فى السودان، مصدر سابق
- (36) نفس المصدر
- (37) صحيفة الانتباهة (السودانية)، -31 اكتوبر 2019
- (38) صحيفة المجره (السودانية)، 19-12-2013
- (39) امانى الطويل، صحيفة الاندبندنت العربية، -13 سبتمبر 2019-
- (40) صحيفة الشرق (الاماراتية) النسخة الكترونية، 8 يوليو 2020

- (41) ياسمين عبد اللطيف، مفاوضات لانتهاء كل الحروب في السودان، مجلة قضايا افريقية (النسخة الكترونية) 23 نوفمبر 2019
- (42) علاء الدين محمد ابركر، تحديات السلام القادم، صحيفة التيار (السودانية)، يوليو 2020
- (43) الهضيبي ياسين، تحديات السلام ومخاوف صناعة الحرب، صحيفة اخبار اليوم (السودانية)، 3- اكتوبر 2019